الابعاد الجيوأقتصادية والسياسية لاستيرادات المشتقات النفطية واثرها على صناعة تكرير النفط في العراق

أ.م.د محمود محمد خسن الشمري أ.م.د زيد علي حسين الخفاجي أ.د جبار عبد جبيل الدلفي
جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

المستخلص:

تعد الابعاد الجيوأقتصادية والسياسية لصناعة تكرير النفط الجانب الابرز نظراً للامكانيات النفطية التي يمتلكها العراق مابين أنتاج واحتياطي إذ يمتلك معدل انتاج يصل اكثر من 3 مليون برميل يوميا وبعوائد مالية تصل الى مليارات الدولارات ، هذه الامكانات التي من الممكن ان تؤهله ليكون قوة اقتصادية أقليمية ، ولكن رغم ذلك نجده ينفق ملايين الدولارات لاستيراد المشتقات النفطية ، هذه الاشكالية افرزت العديد من الابعاد الاقتصادية والسياسية التي تهدد مفاصل الاقتصاد العراقي خاصة وان العراق يعتمد بنسبة تصل اكثر من ٩٥٪ على العوائد المالية من صادراته النفطية وبالتالي فأن استيراد المشتقات النفطية اخذ يشكل مخاطر على صناعة تكرير النفط وما يحدث لهذه الصناعة من آثار مستقبلية تجعل من الاقتصاد العراقي أقتصاد تابع ، لاسيما ان النفط قد أضفى أهمية جيوأقتصادية وأستراتيجية جعلت من العراق منطقة جغرافية سياسية ذات بعد استراتيجي في الحاضر والمستقبل .

الكلمات المفتاحية : الجيوأقتصادية ، الصناعات التكريرية ، المصافي النفطية ، التبعية الاقتصادية

المقدمة

يعد العراق من بين اكبر المنتجين والمصدرين للنفط الخام إذ بلغت صادراته ما يعادل 41756.0 مليون دولار عام 2020 ورغم هذه الكمية من الصادرات إلا ان الاقتصاد العراقي عانى منذ عام 2003 والى الان من قصور وقلة المشتقات النفطية والتي تأثرت بتغير الظروف السياسية والاقتصادية مما ادى الى تعطيل الصناعات التكريرية والمتمثلة بالمصافي النفطية والتي اخذت تفقد قدراتها الانتاجية ،مما تطلب ذلك استيراد هذه المشتقات وخاصة مادة البانزين والغاز لتعويض النقص وهذا ما اثر على الاقتصاد العراقي وجعله تابعا اقتصاديا ، لذلك فقد جاءت هذه الدراسة

لتوضح الابعاد الجيوأقتصادية والسياسية التي ترتبت على استيرادات المشتقات النفطية وخاصة مع دول الجوار .

مشكلة البحث

نظرا لتراجع صناعة تكرير النفط في العراق فقد جاءت مشكلة البحث بالشكل الاتي

١- هل تأثر الاقتصاد العراق من خلال استيراد المشتقات النفطية ؟

٢- ما العوامل التي ساهمت في اتجاه العراق لاستيراد المشتقات النفطية ؟

٣- ما المخاطر والابعاد الجيواقتصادية والسياسية على الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية ؟

فرضية البحث

١- لقد تأثر الاقتصاد العراقي نتيجة استيراد المشتقات النفطية وذلك لحجم الانفاق المالي والذي اثر على ميزانية الدولة .

٢- يعد تدمير البنية الصناعية والعمليات الارهابية والفساد الاداري والمالي وعمليات تهريب المشتقات النفطية وعدم وجود سياسة تخيطية تعيدتأهيل المصافي النفطية ابرز العوامل التي ساهمت في تزايد الاستيرادات .

٣- تعد التبعية الاقتصادية والسياسية والتأثير على قوة العراق الاقتصادية نتيجة استنزاف موارده المالية لاستيراد المشتقات النفطية من ابرزالمخاطر على الاقتصاد العراقي .

اهمية **البحث**

تاتي اهمية البحث كونه يتناول موضوع من المواضيع ذات البعد الاقتصادي والسياسي والتي لم تلاقي اهتمام وما لها من مخاطر سياسية واقتصادية مستقبلية على الاقتصاد العراقي ، نظرًا لأن صناعة التكرير والمتمثلة بالمصافي تلعب دورًا رئيسيًا في توفير الطاقة للاقتصاد العراقي ، فإن هيكلها وحالتها الاقتصادية من الأمور التي تهم المصلحة الوطنية لذلك فقد كان الاستغناء عن المشتقات النفطية والاهمال الذي اصابها نتيجة الاعتماد على الاستيراد

هدف البحث

تهدف الدراسة لمعالجة مشكلة من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي والمتمثلة باستيرادات المشتقات النفطية وتعطل قاعدته الصناعية المتمثلة بصناعة تكرير النفط نتيجة تعطل العديد من

المصافي وتهالك البنية التحتية للبعض منها .مما ادى لخسائر تقدر بمليارات الدولارات سنويا تخصم من العوائد المالية لصادرات النفط الخام .

منهجية البحث

تم اخضاع الدراسة لمنهج البحث العلمي المتمثل بالمنهج التحليلي للقوى الاقتصادية للعراق من خلال تحليل بيانات قيم استيرادات المشتقات النفطية مقارنة بما يمتلكه من امكانيات نفطية من ناحية الانتاج والاحتياطي .

١- مفهوم الجيواقتصادية وصناعة تكرير النفط

لقد ظهر مصطلح الجيواقتصادية سنة ١٩٩٠ مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي Edward LUTTWAK. ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم [١]

) سناء نسراتي ، الحوار المتمدن ،العدد ٣٨٠٧ ، ٢٠١٢،ص١.١(

فيما تمت الاشارة اليه بأنه إستخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية والدفاع عنها ، وتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة [٢]

و يعرف من منظور العلاقات الدولية بأنه يدرس القوى و الرهانات الاقتصادية في العلاقات الدولية باعتبار أن السياسة الخارجية لا تقتصر على حماية المصالح السياسة فحسب، بل تشمل أيضا المصالح الاقتصادية التي تحملها أشكال المواجهة الجديدة [٣]

ويعالج (بارو barrow) العلاقة بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد الجغرافي بطريقتين متشابكتين مختلفتين: "العواقب الجيوسياسية للظواهر الاقتصادية والعواقب الاقتصادية للاتجاهات في الجغرافيا السياسية ومصادر القوة الوطنية [4]

المقصود بصناعة التكرير هو مجموعة من العمليات المختلفة والمعقدة التي تتم بواسطتها تحويل النفط الخام الى منتجات مختلفة تتفاوت في قيمتها الاقتصادية وتكون إما نهائية وجاهزة للاستعمال بواسطة المستهلكين أو تستوجب عمليات أضافية أخرى لتحسين صفاتها أو لاستعمالها كمدخلات في صناعات أخرى لإنتاج منتجات نهائية.[٥]

وتعد صناعة تكرير النفط ، خطوة أساسية في صناعة النفط ، إذ أننا لا نستهلك النفط الخام بشكل مباشر وانما عن طريقة تصفيته ، ومصفاة البترول عبارة عن مجموعة من المنشآت التي تهدف إلى تحويل النفط الخام ، غير القابل للاستخدام بشكل عام ، إلى منتجات بترولية: كبنزين المحركات ،

---

[٢] Roberts ,A , Henrique,H.Ch, Ferguson,V, Geoeconomics: The Variable Relationship Between Economics and Security ,Tuesday, November 27, 2018.p5.

(سناء نسراتي ،المصدر السابق ،ص٣.٤)

[4] Ricardo Vega Perez, THE DEVELOPMENT OF GEO-ECONOMICS: A PATH TOWARDS AN INSTITUTIONAL LIBERALISM , Brazilian Journal of Strategy & International Relations , | v.10, n.19, Jan./Jun. 2021 | p.154-180 .

[٥] يوسف حسن جواد محمد , الطاقة والصناعات النفطية أساسياتها واقتصادياتها , ساعدت لجنة البحوث في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم والسياسة على النشر , الكويت , ١٩٨٨, ص٢٦٦

ووقود الطائرات ، ووقود الديزل ، وزيت الوقود ، ومواد التشحيم ، والغازات البترولية المسالة ، والنفتا ، وما إلى ذلك [6].

٢- المصافي العراقية وقدرتها التكريرية

يتمتع العراق بمكانة جيوأقتصادية وسياسية نتيجة الثروة النفطية التي يمتلكها والمتمثلة بالاحتياطي والانتاج والتي منحته عنصر قوة ، لكنها تعد عنصر ضعف نتيجة عدم استثمار امكانياته النفطية وخاصة صناعة تكرير النفط بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية ، إذ ادى توقف صناعة تكرير النفط الى لجوء العراق لستيراد المشتقات النفطية .

إذ يمتلك العراق (17) مصفات اربع منها قيد الانشاء فضلا عن ذلك فأن اهم المصافي هي مصفات بيجي التي تعد الاكبر من الناحية التكريرية إذ يبلغ قدرتها 310.000 الف برميل في اليوم لا تزال تحت التأهيل ، ومصفاة الشعيبة بقدرة تكريرية تصل 210.000 الف برميل في اليوم ،ومصفى الدورة بقدرة تكريرية تبلغ 140.000 الف برميل في اليوم وكما موضح في الجدول (1) .

وقد اشارت دراسة اعدها البنك المركزي العراقي عن وجود قصور في طاقة العراق الانتاجية التكريرية فحسب ارقام الجدول(١) فان القدرة التكريرية عدا المصافي (قيد الانشاء) تصل 892 الف برميل في اليوم

جدول(1) مصافي العراق وقدراتها التكريرية

اسم المصفاة	القدرة التكريرية /الف برميل في اليوم	الموقع
الدورة	140.000	بغداد
بيجي	310.000	بيجي
الشعيبة	210.000	الشعيبة(البصرة)
النجف	30.000	النجف
ميسان	30.000	ميسان
ذي قار	30.000	ذي قار
السماوة	30.000	السماوة
الديوانية	20.000	الديوانية
كربلاء	140.000	كربلاء(قيد الانشاء)
خورملة	30.000	أربيل

[6] Manfred Hafner , Giacomo Luciani ,The Palgrave Handbook of International Energy Economics
The Palgrave Handbook of International Energy Economics, CHAPTER (3), 2022.,P59 .

القيارة	16.000	القيارة
الكسك	10.000	نينوى
الصينية	20.000	صلاح الدين
حديثة	16.000	حديثة
الانبار	150.000	الانبار (قيد الانشاء)
الكوت	100.000	الكوت (قيد الانشاء)
الفاو	300.000	الفاو (قيد الانشاء)

المصدر ، من عمل الباحث بالاعتماد على ، جمهورية العراق ، وزارة النفط ، بيانلت غير منشورة ،٢٠٢١.

بينما تقدر الحاجة الفعلية الى 1.400000 برميل في اليوم ، لذلك فقد كان الاتجاه للاستيراد الحل الامثل في نظر الحكومة ولم تعي الابعاد الجيوأقتصادية والسياسية التي تهدد أمنه الاقتصادي .

٣- تحليل واقع استيرادات المشتقات النفطية

بما ان النفط الخام ومنتجاته يشكل المصدر الرئيس للطاقة ، إلا إن استهلاك المشتقات النفطية يعتمد على استيرادها من الخارج لسد حاجة الطلب المحلي على حساب انتاجها المحلي ويمكن توضيح كمية الاستيرادات من خلال تتبع معطيات الجدول (2) يتضح انها سجلت قيم متباينة إذ سجلت استيرادات المشتقات النفطية عام 2005 ما قيمته (3008.8) مليون دولار وبنسبة 26.5% من قيمة الاستيرادت ورغم التراجع الذي شهدته عام 2006-2007 إذ بلغت (1731.7) (1685.11) على التوالي وسبب التراجع هو الاحداث السياسية الداخلية والتي بسببها تم غلق الحدود فضلا عن الحوادث التي تعرضت لها ناقلات المشتقات النفطية بسبب الحرب الطائفية كذلك تراجع اسعار النفط الخام التي اثرت بدورها على صناعة تكرير النفط .

ومن ثم اخذت تسجل زيادة في قيمها عام 2008 إذ بلغت 3400.6 مليون دولار وبنسبة بلغت 61.1% من قيم الاستيرادات واستمرت قيم استيرادات المشتقات النفطية تسجل تباين في قيمها حتى سجلت اعلى قيمة لها عام 2012 إذ بلغت 5319.7 مليون دولار محققة نسبة بلغت 21.8% من قيمة الاستيرادات وهذه الزيادة جاءت نتيجة الطلب المتزايد من جهة وارتفاع اسعار النفط العالمية من جهة اخرى .

اما اقل قيمة تم تسجيها كانت عام 2020 أذ بلغت قيمة الاستيرادات 1561.7 مليون دولار وبنسبة 10.1 من قيم الاستيرادات وكما في الجدول (٢) وذلك بسبب قرار الحكومة بتقليل استيراد المشتقات النفطية بعد ارتفاع القدرة الانتاجية لمصافي الجنوب ، مما تقدم يتضح انه على الرغم من تباين الاستيرادات الا انها تعد مؤشر خطير من الناحية الجيواقتصادية والسياسية على قوة الدولة ،إذ يشير ذلك لتركز السياسة النفطية على الانتاج النفطي القليل والعمل على سد العجز عن طريق الاستيراد وهو نتيجة حتمية لاهمال الصناعة التكريرية وما له من ابعاد أقتصادية وسياسية مستقبلية في ظل التنافس التجاري على جعل العراق سوق لاستقبال المشتقات النفطية ويجعله اقل قدرة على الصمود امام التنافسية الاقتصادية والسياسية .

)(مليون دولار)2020-2005 جدول(٢) قيم الاستيرادات العراقية للمشتقات النفطية (

السنة	قيمة استيرادات المشتقات النفطية (مليون دولار)	قيمة الاستيرادات الكلية (مليون دولار)	نسبة االستيرادات المشتقات النفطية من الاستيرادات الكلية
2005	3008.8	11360.3	26.5
2006	1731.7	11319.4	15.3
2007	1685.11	5575 54	7.3
2008	3400.6	5565.6	61.1
2009	1572.8	17279.1	9.1
2010	1927.5	27410.8	7.3
2011	3417.0	49141.6	7
2012	5319.7	24443.2	21.8
2013	4929.7	33383.7	14.8
2014	4572.5	37064.5	12.3
2015	2292.7	41,644.1	5.5
2016	1989.5	48,594.9	4.1
2017	2435.6	31,572.9	7.7
2018	2813.4	36,952.7	7.6
2019	2774.7	20,903.3	13.3
2020	1561.7	15,398.0	10.1

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على
جمهورية العراق،وزارة التخديط ،الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ،إحصاءات تجارة الاستيرادات سنوات متفرقة .

٤- تحليل هيكل استيرادات العراق من المشتقات النفطية

بعد التعرف على واقع استيرادات المشتقات النفطية لابد من التعرف على هيكل المشتقات النفطية والذي يكشف عن انواع المشتقات النفطية المستوردة .

إذ تعالج الصناعة التكريرية النفط الخام وتنتج مجموعة متنوعة من المنتجات التي تستخدم في قطاعات النقل والسكنية والتجارية والصناعية في الاقتصاد، ولا يزال قطاع النقل هو الأكثر اعتمادًا على النفط ، حيث يستمد أكثر من ٩٥ ٪ من احتياجاته من الوقود من المصافي. (7)

، فمن بيانات الجدول (٣) ان الاستيرادات العراقية من المشتقات النفطية اشتملت الغاز السائل ،والبانزين ، والنفط الابيض ، وزيت الغاز .

جدول(٣) الهيكل السلعي للمشتقات النفطية العراقية المستوردة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

المؤشرات / السنة	الغاز السائل		البانزين		النفط الابيض		زيت الغاز		مجموع قيم المشتقات النفطية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2005	412.3	13.7	1205.6	40.1	364.2	12.1	1026.6	34.1	3008.8
2006	242.3	14	895.6	51.7	185.4	10.7	408.4	23.6	1731.7
2007	266.11	15.8	965.3	57.3	157 .07	9.3	296.63	17.6	1685.11
2008	374.0	11	1401.5	41.2	249.3	7.3	1375.8	40.5	3400.6
2009	158.1	10.1	946.6	60.2	33.9	2.2	434.2	27.5	1572.8
2010	161.0	8.3	1239.9	64.3	38.4	2	488.2	25.4	1927.5
2011	161.0	4.7	2361.1	69.1	77.4	2.3	817.5	23.9	3417.0
2012	404.1	7.6	2571.8	48.3	234.3	4.4	2109.5	39.7	5319.7
2013	423.1	8.6	2177.8	44.2	173.6	3.5	2155.2	43.7	4929.7
2014	274.4	6	1845.2	40.3	107.3	2.3	2345.6	51.4	4572.5
2015	141.0	6.1	1246.1	54.4	63.0	2.7	842.6	36.8	2292.7
2016	4.2	0.2	1106.2	55.6	103.6	5.2	775.5	39	1989.5
2017	-----	----	1444.4	59.3	122.5	5	868.7	35.7	2435.6
2018	-----	----	1819.6	64.7	67.7	2.4	926.1	32.9	2813.4

(7) Robert Pirog , Petroleum Refining : Economic Performance and Challenges for the Future, CRS Report for the Future, Congress, Updated March 23, 2007,P1.

2019	-----	----	1762.8	63.5	66.2	2.4	945.7	34.1	2774.7
2020	-----	----	919.4	58.9	84.4	5.4	557.9	35.7	1561.7

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء العراقي ، التقرير السنوي للاستيرادات ،سنوات متفرقة .

وكما هو الحال في التقارير العالمية فأن مادة البانزين احتلت مكان الصدارة في الاستيرادات العراقية بغض النظر عن الارتفاع والانخفاض اثناء مدة الدراسة وذلك لارتفاع وسائط النقل بالسيارات في العراق إذ اخذت تعاني شوارع العراق من التخمة نتيجة الاستيراد العشوائي الغير مخطط ، ومن خلال بيانات الجدول(٣) يتضح ان اعلى نسبة احتلتها مادة البانزين عام ٢٠١١ بنسبة بلغت ٦٩,١٪ وبقيمة بلغت

2361.1 مليون دولار مقارنة بالمشتقات النفطية الاخرى ، أما اقل نسبة فقد بلغت ٤١,١٪ عام ٢٠٠٥ وبقيمة 1205.6 مليون دولار .

تليها مادة زيت الغاز والذ تبانت قيمها ونسبها إذ بلغت اعلى نسبة عام ٢٠١٤ وبلغت ٥١,٤٪ وبقيمة 2345.6 مليون دولار أما اقل نسبة فقد بلغت ١٧,٦٪ وبقيمة 296.63 مليون دولار من مجموع استيرادات المشتقات النفطية وكما موضح في الجدول (٣) ومن ثم تليها مادة الغاز السائل الذي تأثرت المنشات التي كانت تقوم بإنتاجه لعمليات السلب والنهب والتخريب ، وحاليا تنتج منشاته ما مقداره ٤٠٪ من الطاقة الإنتاجية الفعلية لهذه المنشآت وهناك حاجة لاستيراد كميات كبيرة ومكلفة منه .

أما مادة النفط الابيض تشكل النسبة الاقل وذلك لموسمية الطلب عليه وبشكل اكبر في فصل الشتاء .

مما تقدم يتضح أن فشل الصناعة التكريرية في تلبية متطلبات الحاجة المحلية أدى الى استيرادها ومن ثم يتضح انها كانت تحتل نسبة كبيرة من قيم عوائد الصادرات العراقية والذي تعكس مدى التبعية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

٥- العوامل التي ادت الى تراجع صناعة تكرير النفط في العراق

١- عدم الاستقرار السياسي

من خلال نظرة جيو أقتصادية سياسية للاحداث السياسية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي أدت الى تعطل المنظومة التصديرية ، فالعراق حسب التقارير يدخل ضمن إطار المنطقة التي يطلق عليها (قوس الأزمات) والتي كانت وما زالت موقعاً لعدم الاستقرار السياسي بحكم طبيعتها التي تتسم بالتأزم الداخلي والاستنفار السياسي والتوتر في علاقات الجوار، مما يؤدي إلى سباق التسلح وكثافة التناقضات الأيديولوجية والاقتصادية [٨]

إذ شهد العراق العديد من الاحداث السياسية ابرزها سقوط نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣ والذي تمثلت بالاعمال الارهابية للبنية الصناعية وخاصة انابيب النفط الرابط مع دول الجوار إذ ساهمت

) مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ،رسالة ٨ (ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهر ين، بغداد ٢٠١٢ ،ص١.

الهجمات الارهابية في الحاق الضرر بخطوط النفط الداخلية بما قيمته ٣,١٢ بليون دولار فضلا عن المرافق النفطية والخطوط الناقلة للمصافي بقيمة ٢,١٧ بليون دينار[٩] ، وخاصة مصفاة بيجي التي تعد من اكبر مصافي العراق والعمود الفقري لصناعة تكرير النفط وتغطي ٦٥٪ من حاجة المشتقات النفطية والتي تعطلت اثناء معارك استعادة السيطرة على المناطق التي سيطرت عليها المجاميع الارهابية ،هذه الاحداث تركت العراق غير قادر على سد الحاجة المحلية من متطلبات المشتقات النفطية مما تطلب استيراها من دول العالم .

٢ـ عدم سيطرة الحكومة على الموارد الاقتصادية

تعد موارد الثروة الاقتصادية بشتى انواعها (انتاج ، تبادل ، استهلاك) أحد العوامل الاساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة (افكار ،أقوال ، قرارات)،إذ ان كثير من السلوك السياسي للدولة نابع من خلفيتها الاقتصادية [١٠]

ويعد العنصر الجيوأقتصادي عنصر فعال لجميع الدول التي تمتلك ثروات اقتصادية يكون الطلب عليها كبير وابرزها النفط الخام ، لكن عدم سيطرة الحكومة على الموارد الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بالمنافذ الحدودية وعدم الاتفاق مع الاقاليم على تسليم ما في ذمته من اموال تخص الحكومة المركزية فضلا عن تهاونها بتهريب المشتقات النفطية عبر حدودها ، اذ تشير التقارير إن كميات المشتقات التي تُهرّب تتجاوز الـ ١٠ آلاف برميل يومياً [١١] ، إلا أن دور الحكومة ضعيف جداً في مكافحة تهريب النفط والمشتقات الأخرى بسبب ضعف الرقابة وسيطرة بعض الجهات المتنفذة في الدولة على عمليات التهريب ، لذلك تعد اهم المخاطر التي يؤدي اليها التهريب باعتباره احد اوجه الفساد والجريمة الاقتصادية هو الاثار السلبية على النظام السياسي وفقدان الثقة مابين الشعب والحكومة .

٣- مشكلة الطاقة الكهربائية

تستخدم الطاقة الكهربائية كقوة محركة في العديد من الصناعات بما فيها صناعة تكرير النفط لما تتمتع به من مزايا, وصناعة تكرير النفط من الصناعات التي تتطلب قدرة كبيرة من الطاقة الكهربائية ,

---

) جعفر طالب ،كوثر محمد، السياسة النفطية العراقية ودورها الاقتصادي،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد الاول ،٩(العدد(٧) ،٢٠١٢، ص١٥٤.

) محمد محمود ابراهيم الديب ،الجغرافية السياسية ، الطبعة السادسة،مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٨،ص١٠.٣١٧(

) جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٩،ص٤٣. ١١ (

لهذا انجذبت نحو مواقع قريبة من مصادر القوى الكهربائية أو حيث تصلها القوى الكهربائية بأسعار رخيصة وخاصة عند محطات توليد القوى الكهربائية بالرغم من الصعوبات والبعد والتضاريس المعقدة "التي ترتبط بمثل هذا الموقع . وقد عانت صناعة تكرير النفط بعد عام ٢٠٠٣ من النقص الكبير للطاقة الكهربائية , فاستمرار انقطاع التيار الكهربائي قد تسبب في انخفاض معدلات الانتاج للمصافي النفطية الصغيرة والكبيرة وهو نتيجة لما يعاني منه هذا القطاع من نقص الالات والمعدات الكافية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ويعود ذلك لسوء الاوضاع الامنية المتردية في العراق مما اضطرت بعض المصافي الاعتماد على التوليد الذاتي باستخدام المولدات الكهربائية ذات طاقة (١) ميكاواط لتعويض النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية ولتلبية احتياجات المواطنين من المنتجات النفطية, كما هو الحال في مصفى حديثة الذي أمتلك عدد (٢) مولد بطاقة(١) ميكاواط ، ومصفى الديوانية يمتلك عدد (٣) بطاقة مولد (١) ميكاواط ومصفى ميسان عدد (٢)مولد بطاقة (١)ميكاواط واستمرت هذه المصافي حتى الوقت الحاضر بالاعتماد على التوليد الذاتي في تشغيل المصفى [١٢]

وقد اجبر النقص في الطاقة الكهربائية العراق على استيراد المشتقات النفطية وخاصة الغاز من دولة ايران لتشغيل محطاته الكهربائية وهذا ما جعل العراق يعاني من تبعية اقتصادية وسياسية في نفس الوقت .

٤- الفساد المالي والاداري

تعد ظاهرة الفساد المالي من أخطر المشكلات التي واجهت الاقتصاد العراقي ،وقد اشارت منظمة الشفافية بأن العراق اصبح البيئة الملائمة وبلغ ذروته بين عمليات الفساد بين دول العالم واصبحت ظاهرة شائعة خاصة عمليات تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية عبر الحدود او الاحتيال بالمشتريات [١٣]

) أركان ريسان عباس ، التحليل الجغرافي لمقومات توطن مصافي تكرير النفط الصغيرة في العراق واثره في تحقيق التنمية ١٢ (
المستدامة ، مجلة مداد الاداب ، عدد خاص ٢٠٢٠،ص٢٣٣-٢٣٤.

) جبار عبد جبيل الدلفي ،التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) وفق التغيرات الاقتصادية ١٣ (

فعن طريق الفساد يتم هدر وتبذير العائدات النفطية مما يهدد عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويظهر الفساد بصورة خاصة في الفترات التي تضعف فيها قدرة الدولة وتتراجع فيها الحياة المدنية لصالح المفسدين وبالتالي يكون الفساد الصفة الملازمة للدولة والمجتمع، حيث تتمثل معظم حالات الفساد بتوزيع الاراضي والمناصب على أساس الولاءات للحكومة وللعشيرة او في اعمال السلب والنهب لا سيما في الفترات التي تعقب الحروب او الثورات او الانتفاضات .

وهذا ما حصل في العراق حينما قدرت حجم الخسائر التي منيت بها وزارة النفط ولحقت بالاقتصاد العراقي جراء عمليات تهريب المشتقات النفطية ما بين ١٠ و١٥ في المائة من الموازنة المقررة لاستيراد هذه المشتقات والبالغة ٤.٥ مليار دولار[١٤]

مما تقدم يتضح أن جميع الحكومات المتعاقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الفساد المالي فشلت ببناء مصاف جديدة أو تطوير المصافي الموجودة، لغرض إيقاف استيراد المشتقات النفطية ، إذ أن حجم الأموال التي صُرفت على استيراد المشتقات النفطية وتهريبها بعد عام ٢٠٠٣ والتي تتجاوز ٦ مليارات دولار سنوياً ، كانت كافية لاعادة تأهيل المصافي القديمة وبناء مصافي جديدة بأحدث التكنولوجيا العالمية في مجال النفط والغاز وتكون قادرة على التخلص من تبعية الاستيرادات او على الاقل التخفيف من الضغط على العوائد المالية للصادرات النفطية .

٥- ضعف الطاقة الانتاجية للمصافي

ان مصافي النفط لا زالت قديمة ولم يخطط لتطويرها وتحديثها او انشاء مصافي جديدة. وان اكبر مصفى في العراق الذي هو مصفى بيجي تعرض الى تآكل معداته وتعرضه للدمار بسبب احتلال

والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠٢٢،ص٢٨٣.

) وزارة النفط ، التقرير الاقتصادي لصادرات النفط ، ٢٠١٨، ص٢٣. [١٤] (

داعش الارهابي للمنطقة. فالعراق اليوم بحاجة الى انشاء مصافي جديدة وتطوير القائم منها وتحديثها مقارنة بدول العالم .

فرغم امتلاك العراق اكثر من ١٥ مصفى لكنها تميزت بصغر الانتاجية اذا ما استثنينا مصفى بيجي والبصرة والدورة ، مقارنة بما تملكه الامارات من من مصافي والتي تبلغ (٥) مصافي وبطاقة انتاجية تصل (٧٧٨ الف برميل يوميا)، كما ان المملكة العربية السعودية تمتلك (٨) مصافي وبطاقة انتاجية (٢١٢٠ الف برميل يوميا [١٥] ،وبذلك يلاحظ ان طاقات المصافي العراقية تكاد تكون ثابتة مع نغير بسيط لفترات متباعدة لم تكن كافية ، وفقًا لخبراء الطاقة . فأن ضعف المصافي العراقية وغيابها، جعل العراق يبيع نفطه خامًا للدول التي تقوم بدورها بتصفيته، لتعيد بيعه إلى العراق على شكل بنزين ومشتقات أخرى، وعلى رأسها الصين التي صدرت إلى العراق في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ أكثر من ٤٠٠ مليون لتر من البنزين، وبواقع أكثر من ١٣ مليون لتر يوميًا[١٦]

على الرغم من المحاولات لاعادة تأهيل المصافي إلا انها لم ترتفع طاقة المصافي العراقية بما يتناسب مع الخطط لتوفير الحاجة الفعلية من المشتقات النفطية ولم تكن مانعة عن اللجوء الى الاستيراد لسد العجز في المشتقات النفطية وهذا يعكس انخفاض الاداء الاقتصادي .

٦- السياسة الخاطئة في ادارة الموارد النفطية

إذ تعد سياسة وزارة النفط المتبعة بأتجاه إنتاج وتصفية المشتقات النفطية غير ناجحة إذ اتجهت الوزارة نحو جولات التراخيص ولم تتجه نحو إنتاج وتصفية المشتقات النفطية والتي أخذ العراق يستوردها بأسعار تفوق أسعار البيع المحلي مما سبب خسائر كبيرة للحكومة ،وهذا يعود لعدم وجود سياسة أقتصادية ناجحة لدعم المنتوج المحلي وخاصة المشتقات النفطية وهذا يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية

---

[١٥] (مالك عبد عبد الحسين ، وميادة رشيد ، العلوم الاقتصادية ،العدد(٣٤)المجلد (٩)، ٢٠١٣، ص٢٥-٥١.

[١٦] (جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠،ص٥٧.

على عدم دعم الصناعات التكريرية لغرض تقليل الفوارق التنموية ولا سيما من ناحية تقليل نسبة الاستيراد .

٧- الاستيراد العشوائي لوسائط النقل

الظاهرة الثانية فهي دخول عدد غير قليل من السيارات يقدر بأكثر من مليون سيارة واستمرت الزيادة سنويا دون توقف ، وهذا مما زاد في الطلب الفعلي على المشتقات النفطية مما له اثر في تحمل الدولة تكاليف هذا الطلب المتزايد وقد اشرنا الى ان سبب هذا الانفتاح الكبير في دخول هذه السيارات يعود الى تعطيل العمل بقانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل واقترحها المحاولة الجادة لتفعيل العمل بهذا القانون مما له اثر في السيطرة على حدودنا وتوفير موارد اضافية للبلد عن طريق العمل بوضع الرسوم الكمركية على البضائع الداخلة[١٧] وهذا مما تسبب في زيادة الطلب على المشتقات النفطية .

٦- الاثار الجيوأقتصادية والسياسية لاستيراد المشتقات النفطية على الاقتصاد العراقي

لاشك ان صناعة تكرير النفط الخام والمتمثلة بمعاملة النفط الخام وتحويله الى مشتقات نفطية يشكل جزء من الابعاد لهذه الاقتصادية والسياسية لهذه الصناعة ،فرغم الاحتياطي النفطي والانتاج الذي يتمتع به العراق إلا ان اقتصاده يعاني من تقلبات كبيرة في صناعة تكرير النفط ، بما جعل من العراق منطقة جذب للعديد من الشركات الطامحة في تصدير المشتقات النفطية ومن ثم ترتب على ذلك العديد من الابعاد الجيو أقتصادية والسياسية وأبرزها .

١- اثره على التبعية الاقتصادية

تعد دراسة الوضع الاقتصادي في ضوء التغيرات السياسية التي شهدها العراق ذات أهمية كبيرة لان القوة الاقتصادية تعد بمثابة حجر الزاوية الزاوية في مجمل عناصر القوى ، لذلك فأن اسوء ما تواجهه الدول هو حالة عدم التكافوء رغم امتلاكها الموارد التي تسمح لها ان تكون قوة اقتصادية وسياسية لكن استيراد هذه المواد وفي مقدمتها المشتقات النفطية رغم امتلاكه ثروة نفطية إذ ركز على الانتاج النفطي وأهمل تحسين صناعته التكريرية مما اخذ يعاني من تبعية أقصادية .

وقد عرفت التبعية أيضاً بأنها خضوع دولة لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة المظاهر في داخل أقليمها وفي المجتمع الدولي .[18]

) المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، العدد الخاص ،٢٠٠٥،ص٣٩. [١٧] (

) سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس 18(

التعاون لدول الخليج العربي ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١١،ص٣٤

.

ويمكن وضع مفهوم للتبعية بأنها صعوبة سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية (بسبب ضعف القطاع الصناعي اوالزراعي) وأندماج أقتصاد هذه الدولة بالاسواق العالمية من ناحية الاستهلاك والانتاج لسد العجز فيها .

ومن اشد انواع التبعية هي ، التبعية الاقتصادية وهي عملية إخضاع أقتصاد قومي متخلف بأقتصاد قومي متقدم سواء كان هذا الاقتصاد عبارة عن أقتصاد دولة أم أقتصاد منطقة معينة بحيث يكون الاقتصاد

المتخلف خاضعاً كلياً أو جزئياً[١٩]

وهوة ما ينطبق على العراق إذ أخذ الاقتصاد العراقي يندمج مع الاقتصاديات الاخرى واصبح تابعا لها من خلال استيراد المواد ومن ابرزها مصادر الطاقة (المشتقات النفطية) التي لايمكن الاستغناء عنها مما انعكس على صناعة تكرير النفط واثر عليها وهو ما مؤشر خطير يترتب عليه العديد من المخاطر الجيوأقتصادية والسياسية مستقبلاً .

٢- أثره من الناحية السياسية

لاشك ان الاعتماد على واردات النفط امر لا مفر منه بالنسبة للاقتصاد العراقي لانه يمثل أكثر من ٩٥٪ من العوائد المالية ،لكن الاعتماد المفرط على إستيرادات المشتقات النفطية واهمال الصناعات التكريرية يضيف بعد اخر وهو انعدام الامن السياسي ومن ثم يصبح اسير التبعية السياسية للعديد من الدول التي تحاول ان تجعل من العراق سوق لمنتجاتها وفي مقدمتها المنتجات النفطية نتيجة لاختلاف المستوى الفني والتكنلوجي .

ومن ابرز الدول المجاورة التي ارتبط العراق معها باستيراد المشتقات النفطية هي ايران إذ يرى المراقبون أن الإصرار العراقي على استيراد النفط الإيراني كان سببه بعض الأحزاب السياسية المقرّبة من طهران، والتي تستولي على السلطة رغم معارضة كبار المختصّين والمهندسين بوزارة النفط العراقية.

وهكذا نشأت التبعية على أسس غامضة ومتخبطة، يعززها الجهل السائد في المجتمع العراقي بعد أن كان متنوراً إلى الأمس القريب، لا تزال هذه التبعية تجر الويلات لهذا البلد، فإيران تظن بأن العراق سينقذها من العقوبات الأمريكية لذلك ربطت اقتصادها بالاقتصاد العراقي وخاصة استيرادات المشتقات النفطية وابرزها الغاز والبانزين لتعود هذه الاستيرادات على الإيرانيين بعوائد مالية تقدّر بنحو ٣.٥ مليارات دولار سنوياً من تصدير النفط إلى العراق ومن ثم اصبح العراق اسير التبعية الاقتصادية والسياسية .

) هجير عدنان زكي.أحمد جاسم عباس ،توضيف منظومة أقتصاديات التبعية مع الاشارة الى تطبيقات مختارة ، المجلة العراقية [١٩](

للعلوم الاقتصادية ،المجلد الثالث ،العدد التاسع ،٢٠١٣،ص٤٣.

بمعنى ان الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية المكررة أخذ يضيف مستوى اخر من التبعية والتهديد للامن الجغرافي السياسي العراقي.

٣- اثره على الموازنة الاتحادية

تعد الموازنة العامة ألاداة الرئيسة لتنفيذ خطط التنمية ،إذ إن حجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الاداء الاقتصادي ويتأثران به [٢٠] ويمكن القول ان الموازنة العامة تتضمن تقديرا للايرادات العامة والنفقات العامة وهي تعكس مضمون السياسة المالية المعتمدة وتوجهاتها الفلسفية وخياراتها الاقتصادية التي يمكن تحقيقها عن طريق الموارد المالية المتاحة والتي تلعب دور في تنويع القاعدة الاقتصادية .

لكن التأثير السلبي للمشتقات النفطية على الموازنة الاتحادية يظهر من خلال ملاحظة ان إستيراد المشتقات النفطية تشكل نسبة مهمة في موازنة الحكومة وبالتالي تؤثر على الاقتصاد العراقي فبينما تقدر إيرادات المشتقات النفطية في الداخل بحدود ٦٥٪ من الموازنة الاتحادية ، لكن هذه الإيرادات لا تستثمر محلياً وإنما تُنفق مرة أخرى في استيراد مشتقات نفطية غير متوفرة محلياً وبالتالي هي معادلة خاسرة في كل الأحوال إذ كان يمكن ان تستثمر هذه الاموال في دعم القطاعين الزراعي والصناعي ، ومن هنا تظهر المخاطر السياسية والاقتصادية لاستيراد المشتقات النفطية على الموازنة الاتحادية .

الاستنتاجات

١- إن تقييم الأداء الاقتصادي لصناعة تكرير النفط معقد بسبب حقيقة أن العديد من المصافي تعاني من عدم التأهيل والبعض منها من القدم بدأ يفقد قدراته الانتاجية مما ادى الى استيراد المشتقات النفطية ، وهي في اغلبها مؤسسات قديمة ذات طاقات تصفية منخفضة لا يمكنها ان تواكب الطلب المتزايد على مشتقات النفط وحري بالحكومة معالجة السبب وليس النتيجة.

٢- ان العراق لو أراد ان يتجاوز في انتاجه النفطي عتبة الـ (٣,٥)مليون برميل يوميا فعليه توفير خمسة مليارات دولار لإنتاج مليون برميل اضافي .

إذ إن العراق يصدر نفطه الخام ويحصل على عوائد مالية كبيرة تعتبر الممول الرئيسي لموازنته ولكن اغلبها يضيع بين مافيات الفساد وهدر المال العام وسوء التخطيط . ولم يعمل العراق على تحويل نفطه الخام الى منتجات نفطية يحتاجها في سد الحاجة المحلية وامكانية تصدير الفائض منها للحصول على عوائد مالية وانما فضل استيراد المنتجات النفطية. وتشير الارقام الى ان العراق يستورد سنويا منتجات نفطية بقيمة أثر من (٥) مليارات دولار .

٣- لقد اثر الاستيراد العشوائي وغير المخطط لوسائط النقل وما يقابله من قلة انتاج المشتقات النفطية المحلية كل ذلك ادى الى استيراد متزايد للمشتقات النفطية وبالتالي فأي تراجع في الانتاج والاستيراد يؤدي الى ازمة وقود وبالتالي تكدس اصحاب المركبات بشكل طوابير ولساعات طوال للحصول على المشتقات النفطية .

---

[٢٠] عمر عبدالرزاق ،هيكل الموازنة العامة الفلسطينية ، معهد ابحاث السياسة الاقتصادية ، القدس، ٢٠٠٢،ص٥.(

٤-العراق اليوم بحاجة الى اعادة النظر بسياسته النفطية والعمل على بناء مصافي جديدة وتطوير وتحديث المصافي القديمة من اجل الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية وتصدير الفائض منها بدلا من استيرادها وبكلفة عالية والسعي الى ان تعمل المصافي بكامل طاقتها التصميمية لغرض تقليل الااستيراد.

٥- في ظل الأجواء السياسية والاقتصادية المتوترة، والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، والترهل في الجهاز الوظيفي ، وانتشار الفساد بأشكال مختلفة وتراجع الصناعات التكريرية ووجود الاحزاب الموالية وخاصة لايران برزت تجارة استيراد المشتقات النفطية رغم كون العراق احد ابرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم .

٦- يعد التهريب والفساد المالي وعدم الاستقرار الامني والسياسي وموالات الاحزاب لدول معينة من العوامل المؤثرة في انخفاض مستوى الطاقات التكريرية في العراق، وأن السبب الرئيس في عدم تحقيق الاكتفاء يكمن في قصور طاقة المصافي والذي يقع على عاتق الحكومة .

مصادر البحث

١- سناء نسراتي ، الحوار المتمدن ،العدد ٣٨٠٧ ، ٢٠١٢ .

2- Roberts ,A , Henrique,H.Ch, Ferguson,V, Geoeconomics: The Variable Relationship Between Economics and Security ,Tuesday, November 27, 2018

٣- سناء نسراتي ،المصدر السابق.

4- Ricardo Vega Perez, THE DEVELOPMENT OF GEO-ECONOMICS: A PATH TOWARDS AN INSTITUTIONAL LIBERALISM , Brazilian Journal of Strategy & International Relations

٥- يوسف حسن جواد محمد , الطاقة والصناعات النفطية أساسياتها واقتصادياتها , ساعدت لجنة البحوث في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم والسياسة على النشر , الكويت , ١٩٨٨.

6- Manfred Hafner , Giacomo Luciani ,The Palgrave Handbook of International Energy Economics
The Palgrave Handbook of International Energy Economics, CHAPTER (3), 2022.

7- Robert Pirog , Petroleum Refining : Economic Performance and Challenges for the Future, CRS Report
for the Future, Congress, Updated March 23, 2007.

٨- مؤيد حمزة عباس، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهر ين، بغداد.

٩- جعفر طالب ،كوثر محمد، السياسة النفطية العراقية ودورها الاقتصادي،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد الاول ، العدد(٧) ،٢٠١٢.

١٠- محمد محمود ابراهيم الديب ،الجغرافية السياسية ، الطبعة السادسة،مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٨

١١- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠١٩

١٢- أركان ريسان عباس ، التحليل الجغرافي لمقومات توطن مصافي تكرير النفط الصغيرة في العراق واثره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة مداد الاداب ، عدد خاص ٢٠٢٠.

١٣- جبار عبد جبيل الدلفي ،التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠٢٢

١٤- وزارة النفط ، التقرير الاقتصادي لصادرات النفط ، ٢٠١٨

١٥-مالك عبد عبد الحسين ، وميادة رشيد ، العلوم الاقتصادية ،العدد(٣٤)المجلد (٩)، ٢٠١٣١٥.

١٦- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠٢٠.

١٧- المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، العدد الخاص ،٢٠٠٦.

١٨- سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربي ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،٢٠١١

١٩- هجير عدنان زكي.أحمد جاسم عباس ،توضيف منظومة أقتصاديات التبعية مع الاشارة الى تطبيقات مختارة ، المجلة العراقية

للعلوم الاقتصادية ،المجلد الثالث ،العدد التاسع ،٢٠١٣

٢٠- عمر عبدالرزاق ،هيكل الموازنة العامة الفلسطينية ، معهد ابحاث السياسة الاقتصادية ، القدس، ٢٠٠٢.